

الإحكام لابن حزم

وأما الثلاثة أقسام التي عندنا فمصيب تقطع على صوابه عند \square D أو مخطيء نفع على خطئه عند \square D أو متوقف فيها لا ندري أمصيب عند \square تعالى أو مخطيء وإن أيقنا أنه في أحد الحيزين عند \square D بلا شك لأن \square تعالى لا يشك بل عنده علم حقيقة كل شيء ولكننا نقول مصيب عندنا أو مخطيء عندنا و \square أعلم أو نتوقف فلا نقول إنه مخطيء ولا مصيب وإنما هذا فيما لم يقم على حكمه عندنا دليل أصلا وما كان من هذه الصفة فلا تحل الفتيا فيه لمن لم يلح له وجهه إذ لا شك في أن عند غيرنا بيان ما جهلناه كما أن عندنا بيان كثيرا مما جهله غيرنا ولم يعر بشر من نقص أو نسيان أو غفله .

فإذا قال البرهان عند المرء على صحة قوله ما قياما صحيحا فحقه التدين به والعمل به والدعاء إليه والقطع أنه الحق عند \square D لما ذكرنا قبل وليس من هذا الحكم بالشهادة من العدلين وقد يكونان في باطن أمرهما عند \square تعالى كاذبين أو مغفلين وإذ لم يكلفنا \square تعالى معرفة باطن ما شهدا به ولكن كلفنا الحكم بشهادتهما .

وقد عملنا أنه لا يمكن أن يخفى الحق في الدين على جميع المسلمين بل لا بد أن تقع طائفة من العلماء على صحة حكمه بيقين لما قدمنا في كتابنا في هذا من أن الدين مضمون بيانه ورفع الإشكال عنه بقول \square تعال تبياننا لكل شيء وبقوله تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم .

ولكن قد قال \square تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم فصح بالنص أن الخطأ مرفوع عنا فمن حكم بقول ولم يعرف أنه خطأ وهو عند \square تعالى خطأ فقد أخطأ ولم يتعمد الحكم بما يدري أنه خطأ فهذا لا جناح عليه في ذلك عند \square تعالى وهذه الآية عموم دخل فيه المفتون والحكام والعاملون والمعتقدون فارتفع الجناح عن هؤلاء بنص القرآن فيما قالوه أو عملوا به مما هم مخطئون فيه وصح أن الجناح إنما هو على من تعمد بقلبه الفتيا أو التدين أو الحكم أو العمل بمن يدري أنه ليس حقا أو بما لم يقدم إليه دليل أصلا وصح بهذه الآية أن من قام عنده برهان على بطلان قول فتمادى عليه فهو في جناح لأنه قد تعمد بقلبه ذلك